معضلة تأمين الحدود الوطنية في ظل العولمة والأزمات الإقليمية حالة الجزائر مع دول الجوار

الدكتور العربي فاروق
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية - جامعة الجزائر 3

الملخص

يحاول هذا المقال تسليط الضوء على ظاهرة الإختراق التي تتعرض له الدولة الوطنية زمن العولمة، وما تحمله من تهديدات أمنية بإمكانها تقويض أمن وسيادة الدولة بل وحتى أمن الأقاليم، والجزائر ليست بمنأى عن هذه الظاهرة خصوصا في ظل الأزمات الأمنية المتصاعدة التي تعرفها دول الجوار مما يفرض عليها تصور إستراتجية أمنية إزاء هذه التهديدات.

الكلمات المفتاحية: الحدود، الإختراق، الأزمات الأمنية، العولمة، الجزائر دول الجوار، إستراتيجية.

المقدمة

بات تأمين الحدود السياسية للدولة الوطنية مسألة بالغة التعقيد في ضل التغيرات الدولية الراهنة المتسمة بالدينامكية والتشابك والتعقيد ففي خضم تنامي أدوار فواعل العولمة والقوى عبر إقليمية, وأمام الطفرة التكنولوجية والمعلوماتية غير المسبوقة التي يعرفها العالم، عرفت الحدود السياسية أشكالا جديدة من الاختراقات أفضت إلى نوع من الهشاشة (Vulnerability) التي مست المنظومات الأمنية الوطنية وكذا الإقليمية. ولعل الجزائر على غرار باقي دول العالم تتأثر بصورة أو بأخرى بمثل هذه الإختراقات عبر قومية لحدودها السياسية، الأمر الذي يقتضي التفكير في إستراتجية وطنية وحتى إقليمية لمواجهة هذه الإختراقات والتهديدات الأمنية، لا سيما وأن بعض دول الجوار تعرف أزمات أمنية بإمكانها أن تنعكس على أمن الدولة الوطنية بل وأمن الإقليم ككل. فكيف يمكن للجزائر أمننت حدودها في ظل بؤر التوتر والأزمات الحاصلة بدول الجوار؟ وللإحاطة بهذه الإشكالية إرتأينا تقسيم هذه الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور :

- المحور الأول :مفهوم الحدود وإشكالية الإشكالية الاختراق والنفوذ في ظل العولمة.

- المحور الثاني :الجزائر و الأزمات الأمنية لدول الجوار.
- المحور الثالث :ضرورة تصور إستراتيجية إستباقية للأمننة القومية والإقليمية .

المحور الأول: مفهوم الحدود وإشكالية الإختراق والنفاذ في ظل العولمة

أ/مفهوم الحدود وتطوراتها

تمثل الحدود الإحداثيات الفاصلة بين سيادات الوحدات السياسية، وتطرح اليوم قضايا العلاقات الدولية و المسائل الجيو سياسية عديد المسائل والإشكاليات المتعلقة بالحدود، فلم تعد النزاعات الحدودية لوحدها هي الطاغية على المشهد الدولي، بل ظهرت أنواعا جديدة من القضايا والمشكلات التي تخص الحدود السياسية في ظل التطور التكنولوجي الهائل الذي صاحب ظاهرة العولمة وما أفرزته من مدخلات إضطرابية جديدة ومست بل إخترقت الحدود السياسية للدولة الوطنية.

والحدود والتخوم هي من الموضوعات الهامة في الجغرافيا السياسية وكذا في الدراسات الأمنية، ومن المفيد تفسير مفهوم ومدلول التعبيرين اللذان يبدوان كمترادفين في الإستعمال العادي (أي لغير ذوي الإختصاص) فالحدود السياسية الدولية يعبر عنها بتعبير(international frontiers) وأحيانا بتعبير (internatinal boundaries).

ولكن من الناحية الإجرائية هناك فرق بين مفهوم الحدود ومفهوم التخوم[1]:

- فالتخوم (Frontiers): هي عبارة عن تضاريس وحواجز طبيعية كونها تمثل أجزاء من سطح الأرض.
- أما الحدود (Boundaries): فهي خطوط توضع أم توجد عند التلاقي الرأسي للحقوق السيادية للأقاليم.

ويمكن أن يتضح الفرق بين المصطلحين إذا عرفنا أن التخوم سواء كانت طبيعية بالدرجة الأولى أو لغوية أو دينية لا يمكن تحريكها أو زحزحتها، فقد تفقد بعض الخصائص التي أعطتها صفة التخوم، ولكنها تظل على حالة ثابتة زمنيا خاصة في مناطق الصدام[2].

إذن فالحدود على نوعين، الحدود الطبيعية أي تلك الحدود التي تتفق والحواجز الطبيعية كالبحار والصحاري والجبال، والحدود الإصطناعية وهي إما حدود فلكية تتبع خطوط عرض أو طول، أو تنشأ بفعل خطوط إتفاقية هندسية.

والمشكلة أن الحدود السياسية في أحيان كثيرة لا تراعي ظروف السكان ورغبات الأفراد أو المواطنين بقدر ما تراعي مصالح الدول الإستعمارية الكبرى، فقليل جدا من الحدود السياسية في العالم التي تتفق مع الحدود أو الخصوصيات الإثنوغرافية، ويرجع ذلك إلى عاملين أساسيين[3]:

اولاً : الإختلاط والتدخل بين الشعوب بعضهما البعض، بحيث لا يمكن عمل خط فاصل واضح و عازل بينهما، وهذا معناه أنه لا يمكن تخطيط الحدود التي ترسم بفضل الشعوب فصلا دقيقا، وبالتالي نجد كثيرا من الشعوب تدخل داخل حدود الشعوب دول أخرى مجاورة.

ثانياً : إن تخطيط الحدود عادة ما يتم على أساس غير إثنولوجية، بل على أساس المصالح الإقتصادية والحربية.

وللحدود معانٍ متداخلة قانونية سياسية وعسكرية، فالحدود بالمعنى القانوني هي عبارة عن مناطق إتصال بين سيادات الدولة وأنظمتها الشرعية، وفي المفهوم العسكري هي المنطقة الأولى أو الجبهة الأولى التي يجب أن تحمى والتي ينطلق منها الهجوم والدفاع عن إقليم الدولة وجميع عناصرها الأخرى[4].

وفيما يتعلق بتصنيف الحدود هناك عدة تصنيفات أكثرها تداولا التصنيف الوظيفي القائم على أساس العلاقات الحضارية والبشرية، كأنماط الإستيطان وإستخدام الأرض، وتوزيع السكان والإثنيات.

وهناك تصنيف آخر للحدود على أساس طبيعتها، وفي هذا المجال تقسم الحدود إلى قسمين كبيرين، حدود طبيعية وحدود غير طبيعية أو إصطناعية، واتفق حول هذا التقسيم مجموعة من الجغرافيين مثل "لورد كرزون"(L.CURZON) عام1907 وتبعه "هولدش"(HOLDHSH) عام 1916، ثم "فوست" (FOWCETT) عام 1918، "وبوجز"(BOGGES) عام 1940، فالحدود الطبيعية هي ما تتفق والحواجز الطبيعية مثل الصحاري والبحار والجبال، أما الحدود الاصطناعية فتشمل الحدود الفلكية (Astronomical) أي التي تتماشى مع خطوط الطول ودوائر العرض، و الحدود الهندسية أو الرياضية (Mathemical) ذات الخطوط المستقيمة، وخطوط إتفاقية (Reference)[5].

وفيما يخص المسار التاريخي الذي عرفته الحدود السياسية، فقد شهدت نقلات عديدة ومرت بمحطات تاريخية مميزة لا يسعنا المجال لحصرها كلها.

فلم تكن المقاطعات والأقاليم و الإمبراطوريات القديمة تعرف خطوط الحدود السياسية، فهي فكرة حديثة في العلاقات الدولية لم يكن يعرفها العالم قبل قرنين ونصف من الزمن فقديماً كانت الحدود مناطق حدية تبين إمتداد السكن أو المعمور من الأرض، حيث كانت المناطق الحدية الفاصلة بين شعب وآخر غير آهلة بالسكان، ويعزى ذلك إلى أن السيادة كانت أساسا على الناس أي الأفراد وليس على الأرض، وهو ما كان سائدا في العصور الوسطى، وكان التحول من مفهوم الحدود لدى الإمبراطوريات من القرون الوسطى إلى العصور الحديثة مرتبط بظهور شكل الدولة، ثم ظهور القوميات الذي فرض التحديد الواضح لمعالم الدولة القومية مع مراعاة ميول السكان وشعورهم بالإنتماء، ثم إنتقلت الحدود في قرنٍ تالي إلى الإحتكام إلى موازين القوى والحركات الإستعمارية فظهرت بذلك الحدود الموروثة عن الإستعمار بين دول العالم الثالث في القرن العشرين والتي كثيرا ماأضحت موضوعا أو مجالاً للصرعات والنزاعات لا سيما في إفريقيا وآسيا[6].

وأخذ مفهوم الحدود تطورات مرحلية عبر الزمن، من مجرد حدود طبيعية تضاريسية إلى حدود سياسية «سيادية» وذلك بعد ظهور الدولة القومية إبان القرن السابع عشر، أين أحدثت تغيرات عميقة في الحدود الأوروبية، ثم بقية حدود دول العالم ولا سيما بقسمه الجنوبي على إثر الحركات الإستعمارية التي عرفها والتي ورثت حدود جديدة أرهصت مشاكل جمة حيث أنها لم تأخذ في الحسبان الخصوصيات الثقافية والحضارية وكذا الإثنية مما أجج النزاعات القومية و الإثنية والدينية عبر الحدود.

ب/هشاشة الحدود في ظل العولمة

يبدوا أن الفواعل والتنظيمات عبر القومية الرسمية وغير الرسمية باتت تلعب أدوارا كبرى نفذت من خلالها إلى الدول القومية محطمة بذلك كل القيود والموانع بما فيها الحدود السياسية للدول.

فالعولمة وما ساقته من تغيرات كبرى(trends Mega) ومن صيرورات واسعة النطاق (Process-Macro) قد أفضت إلى جملة من الإختراقات للحدود السياسية

للدول، وإختزال الأبعاد المكانية والجغرافية التي زادت حدّةً في ظل قوة ونفوذ الفواعل الجديدة، وكذا التطور الهائل في مجال تكنولوجيات الإتصالات والمعلوماتية.

ويرى الإقتصادي "كينشي أوما"، أنه إذا كان إرساء الدولة القومية منذ القرن السابع عشر قد قام على مقومات السيادة على الحدود السيادية، فإن تلك الحدود باتت تتلاشى وستفقد أكثر فأكثر من خواصها مستقبلا، أين ستشهد الدولة الأمة تحولاً إذ أنها ستخضع للأسواق والتدفقات التجارية والمالية للقوى العابرة للحدود أكثر من خضوعها لحدود سياسية[7].

لايتوانى الليبراليون الجدد اليوم ودعاة السوق والسوق الحرة (Markets Free) إلى قدسية السوق الحرة وإكتساح كافة الحواجز والحدود السياسية التي تقف في وجه التبادل الحر (FreeTrade) وفتح الأسواق على مصراعيها، حيث بلغت هذه النمذجة (Modelisation) أوجها في العشريتين الأخيرتين، وصارت تتلاشى كافة الحواجز والحدود السياسية أمام حركة السلع والخدمات والحركات والتنظيمات عبر القومية[8].

فالعولمة بقدر ما حملت في سياقاتها المختلفة رفاهاً وحلولاً لبعض المشكلات الإقتصادية والسياسية بقدر ما ساقت مشكلات ومآزق أمنية فاقت قدرات الوحدات السياسية من مظاهر الإرهاب وتجارة الأسلحة والمخذرات والجريمة المنظمة وغيرها من التنظيمات النافذة عبر الحدود الوطنية للدول.

وفي هذا الصدد يشير المفكر "ريتشار أوبريان" [9](R.OBRIAN) في كتابه «نهاية الجغرافيا» (End the of Geography) إلى خطورة حركة رؤوس الأموال وإنسيابها عبر الحدود، إذ يشير بشكل خاص إلى الإستثمارات الأجنبية كإحدى آليات العولمة التي تتخطى حدود الدولة وسيادتها، في نفس السياق لعل أفضل من عبر عن تلاشي قدسية الحدود والمأزق الذي يكتنف الدولة القومية –زمن العولمة –عالم الإجتماع الأمريكي "دانيال بال" (Daniel.Bell) الذي لخصه في مقولته الشهيرة :

«the state was be coming too small to handle really big problems. and toolarge to deal effectively with small ones»

«صارت الدولة أصغر من أن تتعامل مع المشكلات الكبرى، وأكبر من أن تتعامل بفعالية مع المشكلات الصغرى»

ومن الناحية الأمنية فالمتغيرات الدولية التي أفرزتها مختلف أنساق العولمة قد فرضت أنواعاً جديدة من التهديدات الأمنية على الوحدات السياسية، و الجديد في هذه الأشكال هو التداخل والتشابك بين مصادر التهديد الداخلي والخارجي، بحيث أصبح من الصعب وضع حدود فاصلة بين أنماط التهديدات الداخلية والخارجية.

شكلت طفرة العولمة تنامي المد الإرهابي والجريمة المنظمة، وإتساع وتنوع أساليب الأنشطة غير شرعية، لسيما ظاهرة الإرهاب وإتساعها وقدرة مختلف الجماعات والتنظيمات على الوصول إلى وسائل التدمير أضحى ممكنا أمام تراجع وحتى تلاشي العوائق التقنية والمالية وحتى الجغرافية بما فيها هشاشة الحدود السياسية، فالظاهرة حسب الخبير الأمني "فرنسوا هيسبورغ" (F.Heisbourg) وصلت حد التصعيد والتفاقم[10].

في ظل ما سبق أضحت الحدود السياسية للدول مصدر قلق جراء الإختراق التي تتعرض له من قبل تنظيمات عبر حدودية تمتلك إمكانات بشرية ولوجيستية ومالية ومعلوماتية تناظر ما تمتلكه الوحدات السياسية، الشيء الذي يستدعي ضرورة الحرص على تأمين هذه الحدود أكثر من أي وقت مضى.

المحور الثاني :الجزائر و الأزمات الأمنية لدول الجوار

أ/الأزمة الليبية

تتوجس الجزائر اليوم من تداعيات الأزمة الليبية و الإنفلات الأمني السائد بهذا البلد المجاور للجزائر على شريط حدودي يتعدى طوله 1200 كلم. إن إتساع و شساعة الحدود الجزائرية الليبية وما هو سائد في هذا البلد من فوضى عارمة ومظاهر التسلح غير المضبوط وصراع الميليشيات وعبور المرتزقة وتجار الأسلحة والمخذرات بإمكانه الإخلال بالأمن القومي الجزائري.

إن سقوط نظام القذافي لم يكن ليعالج الأزمة السياسية ومسألة الشرعية والديمقراطية، وإنما أدخل البلاد في أتون نار أزمة أمنية معقدة في ظل صراع إيديولوجيات وقبليات ومصالح الأطراف السياسية وحتى الحركات المسلحة في ظل غياب جهاز الدولة والإنحدار الأمني الخطير بالداخل وعبر الحدود[11].

و اليوم تتحدث بعض المصادر عن عبور أكثر من 10 ألاف قطعة سلاح عبر الحدود الليبية مع دول الساحل، كما أوردت مصادر إعلامية تسلل أكثر من 3000 مقاتل من تنظيم "داعش" للأراضي الليبية عبر دو الساحل، وكذا عبر الحدود المصرية والحدود التونسية الليبية، والقادمين من سوريا والعراق، حسب كتابة الدولة الأمريكية للشؤون الخارجية[12].

تعرف تقريبا كل المناطق الليبية تداول كم هائل من الأسلحة لا تخضع لأي تحكم أو مراقبة في ظل غياب سلطة مركزية أو توافق داخلي، وفي ظل حدود شاسعة تمتد من تشاد إلى النيجر وكذا الصحراء الجزائرية، كلها معطيات تستفيد منها المليشيات والتنظيمات الإرهابية وما يسمى بالمعارضة المسلحة، وتجار الأسلحة والمخدرات وكذا المرتزقة الوافدين منذ سنة 2011 من دول الساحل، ناهيك عن تنظيم "داعش" الذي بات يتوفر على إمكانات هائلة من شأنها بث الفوضى حتى في دول الجوار.

إن الشبكات ما دون الوطنية والشبكات فوق القومية وتشابك المصالح وتقاطعاتها جعلت من ليبيا دولة مخترقة بإمتياز من قبل هذه التنظيمات التي باتت تقوض بقائها جغرافيا، ومهددة بالتجزئة كهوية، وهي أضحت في إعتقادنا تنحدر من تصنيف الدولة العاجزة بالأمس إلى دولة فاشلة اليوم إلى إحتمال تصنيف اللادولة (No State) بالغد. فطرابلس العاصمة مثلا أضحت مرتعاً للتنظيمات الإجرامية وخريجي السجون وتجار المخدرات والأسلحة المنهوبة من الثكنات والمؤسسات العسكرية عقب سقوط نظام القذافي، وصارت الأسلحة تباع على الأرصفة فعلى سبيل المثال وصل سعر الكلاشينكوف 500 دولار فقط مما فاقم من مظاهر تسلح الأفراد والجماعات، والأكثر من ذلك عديد التنظيمات اليوم تطالب «بحقوقها» كونها تمثل المليشيات التي أطاحت بنظام القذافي، وهناك اليوم أكثر من 250000 ممن يزعمون و يطالبون بحقوق مادية لقاء مشاركتهم في الثورة ضد القذافي، وهناك من يطالب بالإدماج في صفوف الجيش والشرطة وهناك من الميلشيات ممن تطالب بنصيبها من الريع البترولي، وقد تم إحصاء أكثر من 300 مليشية تنشط اليوم على التراب الليبي[13].

إن ما يحتمل أن يفرض نفسه على الإجتماع السياسي في مرحلة ما بعد نظام القذافي من مشكلات قد يكون منها ضعف البنى السياسية التي ستقوم أمام البنى

الإجتماعية التقليدية بسبب تضخم السلطة وغياب الدولة وإعدام الحياة السياسية في البلاد لما يزيد عن أربعين عاما مع ما يستتبعه ذلك من ظواهر التقابل بين سلطة الدولة الوليدة والسلطات الأهلية التقليدية والتعارض بينهما، ومنها الفجوة بين فكرة الدولة المدنية الديمقراطية واجتماع قبلي عصبي، كما أن هناك حقيقة سياسية لا سبيل إلى تجاهلها، مفادها أن حلف شمال الأطلسي كان شريكا أساسيا للمجلس الوطني الانتقالي ومقاتليه في إسقاط النظام القديم «وليس معلوماً» إذا كان الحلف قد فعل ذلك «لوجه الله» من دون أن يطلب حقوقه كشريك (ليبيا تملك فائظا مالياً ما بين 140 إلى 160 مليار دولار)، كما سيكون على الشعب الليبي ونظامه الذي سيختاره أن يخوض فصولاً من المعاناة كي يحفظ لنفسه استقلالية قراره الوطني[14].

وفيما يتعلق بالأطراف الخارجية وتدخل الحلف الأطلسي، فلا ريب أنه هناك مصالح تحدو الدولة المتدخلة سواء الأوربية أو الولايات المتحدة الأمريكية، لا سيما للمعطيات والإمكانيات الاقتصادية المعتبرة لليبيا. فليبيا تمتلك أكبر احتياط نفط بإفريقيا يقدر بحوالي 48 مليار برميل وقدرة إنتاجية تتجاوز 1,6 مليون برميل يوميا، كما يعد النفط الليبي من أجود الأنواع والأسهل استخراجاً وتكريرًا والأقل تكلفة، كما تعد ليبيا من ضمن أكبر مالكي احتياطات الغاز بمخزون يتجاوز 52 مليار متر مكعب[15].

وفي ظل عدم توافق وطني، وإحتدام النزاعات بين المليشيات والقبائل حول أنصبة من السلطة ومن الريع النفطي وتجلي الأطماع الأطلسية كذلك حول مورد النفط، فمن شأن هكذا وضع أن يؤثر على الأمن القومي الجزائري، وإن توَغل جماعات و أفراد مسلحين للحدود الجزائرية مؤخرا إلا مؤشر على ذلك وما حادثة «تيغنتورين» منا ببعيد.

إن الوضعية الطارئة حالياً على الحدود الجزائرية الليبية تستدعي من الجزائر الاجتهاد في وضع إستراتجية مناسبة إزاء هذا الوضع آخذة بعين الاعتبار الإمكانات العسكرية والدبلوماسية الجزائرية، والقراءة العقلانية الصائبة للعوامل والمعطيات الأمنية المحلية ،الإقليمية والدولية، وهو ما نحاول الوقوف عليه لاحقاً في الفصل الأخير من هذا المقال.

ب/ الأزمات الأمنية لدول الساحل : مالي، النيجر

عقب تفكك الإتحاد السوفياتي دخل مفهوم الدولة الفاشلة في نطاق الأدبيات

السياسية والإستراتجية، وقد أشارالمفكر "كالفن هولستي"(K.Holsti) إلى أن المشكلة الأساسية في عالم ما بعد الحرب الباردة لن تكون الحروب بين الدول وإنما داخل الدول و هي نتاج الدول الفاشلة (States Failed)، ويوافق "بيار هاسنر"(P.HASSNER) هذا الموقف كون مواجهات ما بعد الحرب الباردة هي مواجهات ما تحت دولاتية أين تتفاقم فيها مظاهر الحروب الأهلية والجريمة المنظمة العابرة للحدود التي تتفشى في الدول الفاشلة.

فالدولة الفاشلة مفهوم يعبر عن الدرجة العليا لأزمة متعددة الأبعاد تعيشها الدولة على مستوى ضعف التنمية الإنسانية، ضعف التجانس الاجتماعي، غياب دولة القانون، غياب الديمقراطية، وانتشار الفساد والفقر و التهميش إضافة إلى العنف السياسي[16].

وهذا الوصف ينطبق بشكل شبه مطلق على دولة مالي التي تعيش انكشافاً أمنيًا غير مسبوق في ظل مطالب الشمال بالانفصال وضعف الحكومة المركزية، وتفشي مظاهر تشكيل الحركات المسلحة والعصابات الإجرامية وأخرى متاجرة بالمخدرات والأسلحة.

إن المشكلة الكبرى تكمن في أن الدولة الفاشلة تعتبر في حد ذاتها دولة جاذبة وراعية للإرهاب لتشكل معضلة أمنية جديدة وهي تصدير الإرهاب نحو البلدان الأخرى، وقد قدم مركز مكافحة الإرهاب (Center Combating Terrorism) بالأكاديمية الأمريكية (West Point) بعداً آخر لعمل الجماعات الإرهابية، يتمثل في أن الفراغ الأمني بالدولة الفاشلة لا يعتبر مكسباً مغرياً لتلك الجماعات، وإنما الهدف الأمثل والأهم من ذلك تحقيق الهدف السياسي وهو السيطرة على مؤسسات الحكم بما يتيح لها تنفيذ هدفها الإستراتيجي لتسهيل تحركات أفرادها عبر الحدود والإتصال وتهريب الأسلحة مع شبكات الدعم والإسناد في الدول المجاورة[17].

وتعد منطقة الساحل سوقاً في مجال الأسلحة نظراً للظروف الأمنية التي تمر بها، فالسلاح الذي هو بيد المدنيين يقدر حسب إحصائيات الأمم المتحدة بحوالي 2,2 مليون قطعة غير مراقبة وهو ما يعرف بعسكرة المجتمع، ويتم إدخال العديد من الأسلحة بطرق غير قانونية[18]، لكن إنتشار الفساد والرشوة داخل الأجهزة الحكومية والمؤسسة العسكرية يؤدي إلى تسريب هذه الأسلحة إلى التنظيمات الإرهابية وشبكات التهريب.

إن الدولة الفاشلة تعد بمثابة جار سوء لباقي دول الجوار وتشير بعض التقديرات أن 80 % من تكاليف الفشل تتحمله دول الجوار، حيث ينخفض معدل النمو بنحو 0,6 % سنوياً لكل الدول المجاورة، وكون متوسط عدد الدول المجاورة هو 3,5 لكل دولة فمن الممكن أن تصل الخسائر الناجمة عن تأثير جار السوء إلى حوالي 237 مليار دولار سنوياً[19]. وتعد الجزائر من ضمن أكثر الدول تضرراً من الأزمة الأمنية بمالي، حيث تشترك الدولتان في حدود طولها 1400كلم، ومن ثم يخشى إنتقال الفوضى داخل الحدود الجزائرية[20].

وفيما يتعلق بالنيجر، وإن إختلفت بعض الشيء عن دولة مالي، فهي الأخرى تعرف إنتقالا ً عبر حدودها للجماعات المسلحة وكذا لعصابات التهريب والجريمة المنظمة.

وفي الشأن الداخلي وجراء إنعدام التنمية ومظاهر الفقر والتخلف فقد عرفت القبائل الطوارق عدَة حركات تمرد ضد الحكومة المركزية لسيما 2008 و2009 وعلى الرغم من تحكم حكومة النيجر نسبياً في الأوضاع الإقتصادية والأمنية مقارنة بدولة مالي إلا أن الثقة والصلة بين الحكومة والقبائل التارقية تبقى ضعيفة جداً ومن غير المستبعد أن تتقوى الحركات التمردية للطوارق ولا سيما في ظل الإكتشافات الهامة لليورانيوم شمال النيجر سنة 2009 ما يجعلها منطقة جذب وأطماع للقبائل شمال النيجر وحتى محل أطماع التنظيمات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة.

وأمام ضعف الإمكانات العسكرية لدول الساحل تبقى الجزائر تمثل فضاء هاماً تحاول من خلاله التنظيمات الإرهابية المرور عبر الحدود لتمرير أنشطتها وتجارتها لا سيما وأن حدود الجزائر مع النيجر تمتد على طول 1000 كلم تقريباً.

على عكس ما شهده العالم فيما سبق أين كانت الظاهرة الحربية أو الصراعية تنجم جراء تنافس الدول القومية، فاليوم الحرب تأتي من ضعف وتخلف الدولة، ففشل وقصور الدول أصبح تحدياً وتهديداً للأمن الإقليمي والأمن الدولي[21]. وهو حال دول الجوار بالنسبة للجزائر والتي باتت تتوجس من التهديدات غير الدولية التي تحيط بها.

المحور الثالث : ضرورة تصور إستراتجيات إستباقية للأمننة الوطنية و الإقليمية

أ- الجزائر كقوة إقليمية و دولة محورية

ليس من باب المبالغة القول أن الجزائر تعد دولة محورية عربياً، إفريقياً وحتى متوسطياً، وعلى الأقل فإن معطيات تموقعها الجغرافي والجيوسياسي ناهيك عن قدراتها الكامنة أو المستغلة ورصيدها التاريخي والدبلوماسي والعسكري يبرر لها هذا الوصف وتلك المكانة. فالجزائر تتربع على مساحة قدرها 2,381 كلم وإمتدادها من الشرق إلى الغرب يتجاوز 1200كلم على السواحل، وأكثر من 1800 كلم عبر أواسط الصحراء، و يحيط بالجزائر عدداً من الدول كتونس على طول الحدود 965 كلم وليبيا 982 كلم من الجهة الشرقية، والمملكة المغربية بأكثر من 1550 كلم والصحراء الغربية بحوالي 42 كلم من الجهة الغربية، وتحدها النيجر بحدود طولها 956 كلم، ومالي بحدود 1400 كلم وموريتانيا 463 كلم من الجهة الجنوبية، والجزائر هي أكبر الدول الإفريقية مساحة بعد إنقسام السودان، وهي بوابة أو حلقة وصل بين الشمال (أوروبا) والجنوب (إفريقيا)، وهي كذلك تقع منتصف أو حّد الجغرافية الفاصلة بين المحيط الأطلسي (تخوم المملكة المغربية) والمشرق العربي (تخوم الجماهيرية الليبية)، وزيادة على ذلك فالجزائر هي دولة نفطية وكذا غازية بالنظر إلى الإحتياطي الذي تمتلكه وبالنظر إلى ثقلها في السوق الدولية والأنابيب العابرة لإفريقيا وأوروبا (الغاز الطبيعي) وبالنظر أيضا لحجم مواردها المعدنية المتنوعة وإمكاناتها البشرية، وتاريخها النضالي سواء الوطني (حرب التحرير) أو الإقليمي الدولي (مساندتها للقضايا العادلة)، يجعل منها دولة محورية وقوة إقليمية، وأيضاً مرمى للتهديدات (UNE CIBLE) وعلى الصعيد العسكري يبدو من خلال ما سبق أن مؤسسة الجيش تنتظرها رهانات وتحديات إقليمية ودولية صعبة لا سيما وأن عنصر المباغتة بات يطغى على التهديدات الجديدة.

إن ما يعزز محورية الدور الجزائري بالمنطقة المغاربية وكذا المتوسطية والعربية والإفريقية هي قوة وتماسك وإمكانات الجيش الجزائري، فقد صنف معهد البحث الإستراتيجي الدولي ببروكسل الجيش الجزائري في المركز الثاني إفريقيا بعد الجيش المصري من حيث التسلح والتجهيز، وفي المركز العشرون عالمياً، وفي المركز الثامن من بين جيوش الدول الإسلامية بعد أن كان يصنف في المركز 54 عالمياً قبل 15 عاماً، فلقد ضاعف الجيش الجزائري إمكاناته القتالية وقدرته على التحكم في التكنولوجيا

العسكرية المتطورة خلال فترة وجيزة، حيث رفع من مخزون الأسلحة الحديثة لديه مرة ونصف المرة خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2008[22]. وقد وضعت إحدى التصنيفات[23] مؤخراً الجيش الجزائري في المرتبة 27 عالمياً وهي مرتبة متقدمة بالنسبة لدولة تنتمي إلى عالم الجنوب.

إن التهديد الأمني على الحدود الجزائرية لا سيما عقب إنهيار الدولة بمالي وليبيا، جعل من حراسة الحدود الدولية على عاتق الجزائر دون سواها، فالقطاع الأمني في الجزائر لم يجد قط نفسه في حالة إستنفار قصوى كما هو الحال عليه اليوم، ما جعل الجزائر تخصص ميزانية إضافية لمواجهة الوضع، ويبدو واضحاً أن تأمين الحدود أصبح هاجس الجزائر العسكري الأول كما يتضح ذلك من خلال نوعية الأسلحة المقتناة، حيث تعمل الجزائر على التزود بأنظمة مراقبة إلكترونية متطورة لتأمين حدودها، فقد وقعت في سنة 2011 على عقد - يمتد على عشر سنوات- بقيمة 14,5 مليار دولار لشراء أنظمة ألمانية متطورة وهو أكبر عقد عسكري من حيث القيمة المالية تبرمه الجزائر مع دولة غربية منذ الإستقلال وهو موجه أساساً لحماية الحدود، وتشير بعض التقديرات أن النظام الإلكتروني لحماية الحدود الجزائرية تتراوح قيمته بين 650 و900 مليون دولار، ولحماية حدودها البرية والبحرية تسعى الجزائر إلى تجهيز مؤسساتها الأمنية بأنظمة حماية ومراقبة عالية التكنولوجيا على نمط تلك التي تستخدمها دول غربية وإقليمية[24].

إضافة إلى الصفقة الكبيرة المبرمة مع روسيا في إطار ما يسمى بالشراكة الإستراتيجية بين الجزائر وروسيا أفريل سنة 2001 والتي بلغت قيمتها 5.2 مليار دولار، زيادةً على صفقة الأسلحة بين الجزائر و فرنسا لعام 2011.

اذن تمتلك الجزائر جملة من العوامل تمكنها - بل وحسب اعتقادنا - تفرض عليها لعب دور إقليمي بارز وريادي، ومن جملة تلك العوامل كما أسلفنا العامل الاقتصادي، العمق الاستراتيجي والرصيد السياسي والدبلوماسي في التعاطي مع القضايا الدولية والإقليمية، يضاف إلى ذلك أن هناك شبه إجماع دولي أنه من الضروري أن تكون الجزائر قوية ومستقرة بما يخدم إستقرار وأمن المنطقة (مغاربياً وإفريقياً).

لقد استطاعت الجزائر في السنوات الأخيرة أن تحسن علاقاتها الخارجية أكثر فأكثر خاصة مع الدول الكبرى الدائمة العضوية بمجلس الأمن كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا، وتمكنت أيضا أن تحصل على موقع أساسي مغاربياً وإفريقياً.

تأسيساً على ما سبق وبالنظر إلى الإمكانيات والقدرات والمكانة الدولية التي تحظى بها الجزائر، وبالمقابل بالنظر إلى التهديدات والتحديات التي تواجهها، ينبغي على الدولة والمؤسسة العسكرية وكذا الدبلوماسية أن تتكاتفا من أجل بناء إستراتجية أمنية إستباقية إزاء ما يحصل بدول الجوار من أزمات وما ينجر عنها من تهديدات وإرتددات قد تمس بالأمن القومي الجزائري.

ب- الأمن القومي إمتداد للأمن الإقليمي

من خلال المدون أعلاه يبدوا أن الأمن الجزائري متوقف بنسبة كبيرة على أمن وسلامة دول الجوار، ولا يتأتى ذلك - في اعتقادنا - دون أن تؤسس الجزائر نظاما عسكرياً إقليمياً وتبادر إلى تصور إستراتيجية إستشرافية إستباقية تتناسب ومعطيات الإقليم المتواجد به.

فالتحديات التي تواجه الأمن الإقليمي في ظل عالم يوصف ويسمى بالموّحد والمعولم، لكنه في الحقيقة مفكك مفتت جراء الصراعات والنزاعات المتفشية، يدفع بالضرورة إلى مراجعة واسعة للأزمات الأمنية وبناء عمليات السلم و أنظمة أمن إقليمية تشاركية أو مشتركة، فالتفّرد في إدارة الأزمات لم يعد ممكناً حتى بالنسبة للقوى الكبرى، ذلك أن حجم التهديدات الأمنية باتت عديدة متنوعة، تتطلب المعالجة والتعاطي معها من خلال العمل الجماعي والمنظمات الإقليمية، والطريقة الأمثل هي الإجتهاد في تحقيق التوازن بين مبادرات الأمنية الوطنية والإقليمية[25].

صحيح أن الجزائر دولة محورية وقوة إقليمية ولكن حسب تقديرنا فإن نشاطها الدفاعي العسكري بقي حبيساً لسياسة عدم التدخل والحياد بعبارة أخرى فإن القوة الإقليمية للجزائر لم تترجم بعد على أرض الواقع فحان الوقت لتجاوز مبدأ الحياد وعدم التدخل لأن تلك المبادئ قد تكلفنا الكثير وهناك أيضاً إشكالية ثانية وهي إستراتيجيات القوى الكبرى (فرنسا والولايات المتحدة) التي كثيراً ما تطغى على أية مبادرة إفريقية أو جزائرية، ولكن في حقيقة الأمر أن الفراغ والبطء في التعاطي مع الأزمات الإقليمية هو الذي يؤدي إلى نجاعة إستراتيجيات القوى الكبرى على حساب الإستراتيجيات الإقليمية (مثلا الجزائر و دول CEDEAO أو حتى الجامعة العربية في الأزمة الليبية) «فالطبيعة تشمئز من الفراغ، وهذا الفراغ أو المجال الحيوي إن لم تملئه أنت فسيملؤه غيرك».

يصر العديد من الباحثين اليوم إلى ضرورة عدم التراخي في إرساء منظومات أمنية تتماشى والظروف المستجدة التي أعقبت المدّ الإرهابي عالميا منذ التسعينات إلى غاية ما بعد

«الثورات العربية» والتأكيد على أخذ التهديدات الأمنية اللاتماثلية والعابرة للحدود على محمل الجد، والتعمق في دراسة الظاهرة أكاديمياً وتفعيل آليات العلاج والمجابهة ميدانياً[26].

إن قوة ومكانة الجزائر لا يعفيانها من أن تؤسس لمقاربة أمنية خاصة بها، وبإطارها الإقليمي فهي وعلى الرغم من قوتها وقوة جيشها ليست بمنأى عن مخرجات Puts Out النزاعات في ليبيا ودول الساحل، فالإفتراضات التي مؤداها أن الدول الضعيفة هي الأكثر تعرضاً للهزات الأمنية تبقى فرضية هشة.

يطرح الباحث "باترك ستيوارت"(P.STEWART) من جامعة أكسفورد فرضية مفادها أن الدول الضعيفة أو الفاشلة غالباً ما تمثل البيئة الملائمة التي تستجمع الشروط اللازمة لنشوء وتبلور المنظمات الإرهابية والحركات المسلحة العابرة للحدود، الأمر الذي يجعل من تلك الدول مصدر تهديد للأمن الإقليمي وحتى الدولي، لكن الواقع أثبت أن هذه الفرضية ليست سليمة بالمطلق، فالبحث في التهديدات الأمنية العابرة للحدود الوطنية كالإرهاب وإنتشار أسلحة الدمار والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات يتجاوز الربط الحصري بين هذه التهديدات و الدول الضعيفة أو الفاشلة، ليطال دول أكثر غنىً وإستقرار على غرار فنزويلا وروسيا، الأمر الذي يعني أن دولاً مستقرة قد تتسبب أحياناً بتهديدات أمنية عابرة للحدود أو أن تكون عرضة لتلك التهديدات[27].

بناء على ما سبق فإنه على الرغم من الصحة النسبية لفرضية الربط بين الدول الضعيفة أو الفاشلة والتهديدات العابرة للحدود في كثير من الأحيان إلاّ أنه لا يجب تعميم هذه الفرضية إستناداً إلى الهجمات التي طالت قوى كبرى على غرار هجمات 11 سبتمبر2001 بالولايات المتحدة الأمريكية ومن قبلها هجمات مدريد 2004 ولندن 2005 وباريس 2015، وبالتالي لا يجوز غضّ الطرف كما تشكله الدول التي تعتبر مستقرة و قوية من أهداف لتهديدات أمنية غير دولتية، وقس على ذلك هجمات مواقع تكرير الغاز بالجزائر- تيغنتورين –وبعض عمليات إختراق الحدود الجزائرية من قبل عناصر إرهابية وجماعات تهريب الأسلحة والمخدرات عبر الحدود الجنوبية.

بناء على ما أوردنا أعلاه، فإنه يتعين على الجزائر أن تأخذ ما يحدث في دول الجوار من مظاهر اللأمن على محمل الجد، وأن تتجاوز سياسة عدم التدخل (No Ingerence) أو الانتظار والترقب (See and Wait)، بل يفرض عليها الواقع الجيوإستراتيجي بناء آليات للدفاع ولما لا التدخل في قلب الأراضي الليبية والمالية بموافقة حكومات هذه

الدول طبعاً، على غرار ما فعلته القوات المصرية قبل أشهر أين تدخلت في الأراضي الليبية لقصف ومطاردة عناصر إرهابية في حدود منطقة «السلوم» والتي كانت تشكل عليها خطراً وحتى إمداداً للعناصر المتمردة في صحراء سيناء.

الأفضل من كل هذا أن تتبنى الجزائر مبادرة لقيادة عسكرية مشتركة مع دول الجوار مهامها تصفية الحركات الإرهابية والجريمة المنظمة، أي تبني إستراتيجية استباقية تتحرك في مجال واسع عبر الحدود الجزائرية وخارجها، وقد يقول قائل أنه من الصعب أو من غير السهل تمرير هكذا طرح أو إستراتيجية والتي قد لا تتماشى أو قد تتصادم والمصالح الأمريكية بالمنطقة (نقصد الولايات المتحدة التي تتولى قيادة الأفريكوم AFRICOM)، أو حتى مصالح فرنسا «الوصية» على المنطقة الفرانكفونية و«الطامعة» في مناجم اليورانيوم بمالي والنيجر. لكن يبقى أن هناك دور «الشق السياسي التفاوضي» الذي ينبغي أن تتولاه الدبلوماسية الجزائرية التي ينبغي أن ترافق الآلية الأمنية و العسكرية وأن تُمهد لها وأن تبررها لدى دول الجوار ولدى القوى الكبرى على شاكلة ثنائية «القمع» و «الإقناع» (Persuasion) (Disuasion) ولو أن الإسقاط هنا مجازي وتقريبي ليس إلا أي أن تعمل الدبلوماسية الجزائرية على إقناع أطراف الإقليم والأطراف الدولية (القوى الكبرى) بآلية الدفاع الإقليمي، ونعتقد أن المبادرة لو تتخذ فليست من باب المثالية، نقر بأنها صعبة ولكن ليست مستحيلة ثم إنها تتعلق بمصالحنا القومية التي لا تقبل أو بالأحرى غير قابلة «للتفاوض» أو التنازل ولا حتى للتردد والإنتظار. إن كانت الفكرة الكلاسيكية تقول أن أمن الدولة يبدأ من حدودها، فإننا نعتقد اليوم جازمين بأن هذه الفكرة تآكلت وولّ عهدها، فأمن الدولة والمجتمع اليوم وبفعل التغيرات العالمية أصبح يؤّسس خارج حدود الدولة، وكبح التهديدات في بوتقتها أينما كانت ووقتما برزت.

لقد أسست الجزائر بفضل جهود وحنكة جيشها لمقاربة أمنية فريدة في محاربة الإرهاب أصبحت مرجعية عالمية (Référence Mondiale)، فلما لا تؤسس اليوم لمقاربة إقليمية ونعتقد أنها أهلاً لذلك، وتملك الكفاءة اللازمة لتجسيدها ميدانياً، فالمسألة ليست مسألة إنفاق عسكري وإمكانات لوجيستية - وإن كانت مهمة - ولكن المسألة هي مسألة تخطيط وإستشراف وإستباق.

إن العقيدة الأمنية الجزائرية تحتكم إلى محددات تاريخية (الجيش الوطني سليل جيش التحرير) وجغرافية (العمق الإستراتيجي للدولة الجزائرية) ودول الجوار،

إضافة إلى محدد المتغيرات الدولية ،ولطالما كان الجيش الوطني رمزاً للوحدة والتماسك الداخلي وعاملا للإستقرار الأمني الإجتماعي وحتى النفسي والسيكولوجي لجموع المواطنين، ولكن يبقى على هذه العقيدة الأمنية أن تأخذ بعين الإعتبار العوامل والمتغيرات الخارجية من خلال التخابر والإستعلام الخارجيين وتتفاعل إيجابياً مع تلك العوامل حتى تتمكن من بناء وإستشراف الأهداف الأمنية الإستراتيجية، فكل المنظومة العالمية ومجالاتها مبنية على المعلومة، ولا يخفى أن (المعلومة الامنية) ثقلها من ذهب.

إن المقاربات الامنية في أفريقيا تتوزع على أكثر من مستوى، تبعا لدور ولثقل ولمصالح وأهداف أطراف الأقليم والأطراف الخارجة عن الإقليم[28]. ومن باب البراغماتية أن تبادر الجزائر إلى مقاربة أمنية إستباقية (Preemptive Action) ووقائية، حتى وإن كانت مشتركة مع دول الجوار.

الخاتمة

في ظل الانكشاف، بل الإنفلات الأمني الذي يسود دول الجوار، وفي ظل العولمة الجارفة ومتغييراتها المحاصرة للدولة الوطنية، يتعين على الجزائر أن تستقرأ هذا المشهد بشيء بل وبكثيرٍ من العقلانية والبراغماتية، فالظرف يستدعي التأسيس لمقاربة أمنية هجومية استباقية لا دفاعية، فالواقعية السياسية (Real Politik) تقتضي الاستشراف الدائم والمبادرة لدرء التهديدات الأمنية.

الهوامش

1. عبد الله عطوي، الدولة والشكلات الدولية: دراسة في الجغرافية السياسية، بيروت : مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، 1994، ص 239.
2. محمد عبد الغني سعودي، الجغرافيا السياسية والمشكلات الدولية، بيروت: دار النهضة العربية، 1968، ص 102.
3. نفس المرجع السابق، ص ص 119-118.
4. عبد الرزاق عباس حسين، الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتيكية، بغداد: مطبعة أسعد 1976، ص 101.
5. محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتيكا، ط1، بيروت، دار النهضة العربية، 1968، ص 204.
6. لمزيد من الشروحات أنظر: سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط3، عمان: دار وائل للنشر، 2012، ص ص 140-139.

7. kennichi ohamae,La Géographie Secréte De La Nouvelle Economie,(traduit par :Michel Seach)paris,village mondial ,2001,p160

8. فاروق العربي ،الدولة الأمة على محّك العولمة ،الجزائر:طاكسيج كوم للدراسات و النشر و التوزيع،2009،ص،37.

9. مازن غرايبة،العولمة وسيادة الدولة الوطنية، ورقة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول الدولة الوطنية و التحولات الدولية الراهنة، الجزائر:كلية العلوم السياسية والإعلام أكتوبر2003،ص ص،20-19 .

10. François Heisbourg «Approche à long terme du terrorisme »,Confluences Internationales ,Alger :institut National D'étudesde Stratégies globales,2007,P,07

11. خير الدين حسيب، «ليبيا إلى أين»، المستقبل العربي،العدد391، السنة34، مركز دراسات الوحد العربية2011،ص ص،10-06.

12. نقلا عن القناة الإخبارية الروسية RT ليوم:2016-02-20 .

13. LUIS MARTINEZ, « Libye Violence,Fédéralisme et Democratie »,Revue Algerienne desciences politique et des Relations Internationales,Université D'Alger 3,N°3,Decembre 2014,PP,28-33

14. عبد الإله بلقزيز،«مشكلات ما بعد سقوط نظام القذافي»، المستقبل العربي ،العدد393،السنة34،نوفمبر2011،ص ص،121-120 .

15. 15-Energy international administration : « country analysis breifs libya » : (www.EIA.gov/countries/pdf.(20-5-2014

16. محند برقوق،محاضرات في مفاهيم السياسة المقارنة الجديدة،جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية و الإعلام 2009،ص،63.

17. إدريس عطية،الإرهاب في إفريقيا:دراسة في الظاهرة و آليات مواجهتها (رسالة ماجيستير غير منشورة)، جامعة الجزائر3 كلية العلوم السياسية و الإعلام2011،ص ص،107-102.

18. 18-Laurence Aida Ammour « Flux,réseaux et circuits de la criminalité organisée au sahel et en afriquede l'ouest » centre d'études et de recherchede l'école militaire(CEREM),paris :cahiers du CEREM,special sahel,N°13 decembre 2009,P,08.

19. التقرير الأوروبي حول التنمية، التغلب على الهشاشة في إفريقيا، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، 2009، ص ص ،30-29.

20. أميرة محمد عبد الحليم، «ما بعد التدخل :التداعيات الداخلية و الإقليمية للحرب في مالي» ،السياسة الدولية

21. http:/digital.ahram.org.eg/articles.aspx ?serial=1284760seid=122

22. Philippe Delmas ,le bel Avenir de la guerre ,paris Editions Gollimard,1995,P P 270-272.

23. عز الدين قطوش ،الناتو و الجزائر من العداء غلى الشراكة: دار الكتاب الحديث2015،ص،266.

http//www.global fire power.com/country_military_strenght.osp ?country_ id=algeria.

24. عبد النور بن عنتر، «إشكالية التسلح في المغرب العربي»المجلة الجزائريةللعلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، العدد3، ديسمبر2014، ص، 39.

25. Chester A. Cocker,Fen Osler Hampson(eds) Rewiring Regional security in Fragmented world (united states institute of peace washington dc,2011),PP,376-383.

26. Byman daniel, « terrorisme after the revolutions :how secular uprising could help(or hurt) jihadists »foreing affairs vol.90,N°3 may-june 2011,PP,48-52.

27. Stewart M.Patrick Weak links : Fragile States,global threats and international security (new york :oxford university press.2011)PP.145-151.

28. Jeremy keenan , terrorisme et insécurité au sahel :une leçon de contrefaçon géopolitique, paris : Atlas du monde diplomatique, la découverte, 2010, pp280-282.

29. Voir aussi dans le même contexte : Salah Mouhoubi, Afrique : l'ère des turbulences, Alger : Casbah éditions, 1999.